



© picture-alliance/AP

بمسح بسيط لمواقف النصرة سنجد بأنها تتبع سياسة شرعية منبثقة من سياسة حزب البعث وتقدمها لجمهورها بإطار شرعي.

فإيران وحزب الله والنظام حاربوا الثورة من خلال خطاب المؤامرة والخيانة للوطن.

بينما النصرة حاربت الثورة أيضاً ولكن بإطار شرعي كاتهام الثورة بالعلمانية التي تناقض الدين الذي يخونون خلفه كل دورهم، وهنا المصادفة تلعب دورها بالبقاء المصلحة بمحاربة الثورة فتوافق المصلحة الشرعية مع المصلحة البعثية.

إيران وحزب الله والنظام لاحقوا المنشقين بتهمة الخيانة للوطن والفرار من جيش الوطن.

والنصرة لاحقت المنشقين بتهمة تلقي دعم من الكفار مرةً، والفكر العلماني مرةً أخرى، والعملة ببعض الحالات وبقية السمفونية، بينما لامانع لديها من تحرير ضباط طيارين أسرى ما زالوا يشاركون النظام إجرامه وقتلهم، ولهم فتاواهم التي تجيز تحرير الضابط القائم على رأس عمله بينما لا تجيز ترك المنشق بأمان، ودائماً التبرير شرعي ولكنه مصادفة شرعية ومطلب فقهي يلتقي بالمصادفة مع مطالب الفكر البعثية .

إيران والنصرة وحزب الله حاربوا راية الثورة باعتبارها رمزاً لإسقاط النظام وعلمه الذي يمثله سياسياً، وراية الثورة تعتبر انقلاباً على النظام سياسياً.

والنصرة حاربت ومنعت علم الثورة ولكن بإطار شرعي من جديد وبتسمية شرعية حيث اعتبرتها راية عمية، وهنا أيضاً بالصدفة التقت مصلحة النظام مع الغاية الشرعية من ملاحقة علم الثورة، وبالصدفة تلاقت المصلحة الشرعية مع المصلحة البعثية.

إيران والنظام وحزب الله رفضوا واعتبروا الضربات الأمريكية عدواً على السيادة الوطنية ومساعدة للإرهابيين. والنصرة لآن لم تشد عن طريق الثلاثة وأيضاً اعتبرت أن هذا عدواً على الأمة ولكنه صليبي، وطبعاً يجب أن يكون الرفض شرعياً من جديد، وكما نرى فإن المصادفة حاضرة هنا أيضاً؛ فالملحمة الشرعية توافقت مع المصلحة البعلية. إيران والنظام وحزب الله عند مبادلة الأسرى لا يوافقون على أي معتدل من الثورة أو ناشط أو مفكر أو مثقف . والنصرة عند التبادل لطالب بمفكراً أو ناشطاً أو منشق أو معتدل، وطالب ومن مبدأ شرعي بأمراء من التكفيريين وهذا مطلب النظام أصلاً. ولهم أسباب شرعية بهذا التوجه، حيث أيضاً هنا يوجد التقاء بين الأطراف من حيث نوعية الأسرى وتوافق على أن المفكر والناشط والثائر يجب أن يبقى حبيساً، وهذه مصلحة شرعية وبعلية وأيضاً المصادفة هي التي دفعت الطرفين لهذا.

ومن خلال ما تقدم ننوجه للجميع بخالص الشكر للفت انتباها إلى أنه طالما المصلحة الشرعية تتقاطع وتتوافق وتتلاءم دائماً مع المصلحة البعلية فمعنى هذا أن البعث كان يحكمنا بالشرع ولكنه يختئ خلف تسمية البعث، لأننا "إي الآن لم نجد أي تضارب بين مصلحة النظام البعلية ومصلحة المجاهدين في سبيل الله.. وهذا الالتقاء الطويل والكبير يوصلنا إلى حقيقة شرعية تؤكد أن الأمين العام لحزب البعث يعتبر بمثابة خليفة طالما كل صالح البعث هي شرعية من خلال تجربتنا مع النصرة والتقاء مصلحتها دائماً مع مصلحة البعث. ولا داعي معناها لإسقاط النظام طالما يحكمنا بالبعث المطابق تماماً للشرع الذي تحكي عنه النصرة والذي نراه متوافقاً مع البعث.

إن وجودهم مصيرى وواحد ومتى رحل الأول رحل الآخر بشكل حتمي ومنطقي. لقد باتت النصرة والنظام يشكلان عمودين لسلم واحد، فلا يقف السلم بوحدة ومتى انكسرت إحدى أعمدته سقط الآخر. والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين والخلود لرسالتنا والله من وراء القصد.

المصادر: